نظرية النظم: دراسة في النظام السياسي المفتوح

أ.م.د. أيمن أحمد محمد الشمري
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
ayman.a@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى تقديم إطار نظري وتطبيقي متكامل يجمع بين منهج النظام في التحليل السياسي كما صاغه ديفيد إيستون، ونظرية المجتمع المفتوح كما طورها كارل بوبر، وذلك بهدف الإجابة عن إشكالية مركزية تتعلق بكيفية استقرار الأنظمة السياسية في ظل الضغوط البيئية المتزايدة من دون أن تنزلق نحو الانغلاق والشمولية. ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الاستقرار الحقيقي لا يتحدد فقط بكفاءة آليات الاستجابة للمطالب، بل وبدرجة انفتاح النظام على النقد وتبنيه لمبدأ التجريبية والتصحيح التدريجي، وقدرته على ترجمة هذا الانفتاح إلى ممارسات مؤسسية وسياسات عامة قابلة للتقييم والمراجعة. يعتمد البحث منهجية مركبة تجمع بين التحليل المقارن والمنهج التطبيقي الاستنباطي، وتتوزع على خمسة مباحث. يخلص البحث إلى أن الجمع بين الدقة التحليلية لإيستون والرؤية الفلسفية والتطبيقية لبوبر يفتح آفاقاً جديدة لفهم شروط الاستقرار السياسي في عصر التعقيد، ويؤكد على أن الاستقرار الحقيقي هو استقرار ديناميكي قائم على المرونة والقدرة على التعلم والنقد المؤسسي.

الكلمات المفتاحية: استقرار الأنظمة السياسية، منهج النظام، المجتمع المفتوح، العقلانية النقدية، الهندسة الاجتماعية المتدرجة، التغذية الراجعة.

Systems Theory: A Study of the Open Political System

Prof. Dr. Ayman Ahmed Mohammed Al-Shammari
University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies
ayman.a@cis.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

This research aims to present a comprehensive theoretical and applied framework that combines David Easton's systems approach to political analysis with Karl Popper's theory of the open society. Its objective is to address a central question: how can political systems achieve stability under increasing environmental pressures without succumbing to isolationism and totalitarianism? The research is based on the premise that genuine stability is determined not only by the efficiency of mechanisms for responding to demands, but also by the degree to which a system is open to criticism, embraces the principles of experimentation and gradual correction, and translates this openness into institutional practices and public policies that are subject to evaluation and revision. The research employs a hybrid methodology combining comparative analysis with applied deductive reasoning, and is divided into five sections.

The research concludes that combining Easton's analytical rigor with Popper's philosophical and applied vision opens new horizons for understanding the conditions of political stability in an age of complexity, and emphasizes that true stability is a dynamic stability based on flexibility, the ability to learn, and institutional critique.

Keywords: Political Systems Stability, Systems Approach, Open Society, Critical Rationalism, Piecemeal Social Engineering, Feedback.

المقدمة:

تشهد الأنظمة السياسية المعاصرة تحولات متسارعة وضغوطاً متزايدة تنبثق من بيئاتها الداخلية والخارجية، مما يضعها أمام تحديات وجودية تتعلق بقدرتها على الاستمرار والتكيف. ففي عصر العولمة الرقمية وتدفق المعلومات وتزايد المطالب الاجتماعية والاقتصادية، بات التساؤل حول آليات استجابة الأنظمة السياسية لهذه الضغوط، وشروط قدرتها على الحفاظ على استقرارها وشرعيتها، من القضايا المركزية في التحليل السياسي المعاصر. غير أن الإشكالية الأكثر عمقاً تظهر عندما نلاحظ أن بعض الأنظمة التي تبدو مستقرة آنياً، بفعل قدراتها القمعية أو سيطرتها الإعلامية، سرعان ما تنهار عند أول أزمة حقيقية، في حين تظهر أنظمة أخرى أقل صلابة ظاهرياً قدرة أعلى على تجاوز الأزمات واستيعاب التحولات. هذا التناقض الظاهر يستدعي إعادة النظر في مفهوم الاستقرار نفسه، وفي الشروط الحقيقية التي تجعل النظام السياسي قادراً على البقاء والتطور من دون أن يفقد هويته أو ينزلق نحو الاستبداد.

إشكالية البحث: تتحدد إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيس الآتي: كيف يمكن للأنظمة السياسية أن تحافظ على استقرارها وتستجيب للضغوط البيئية من دون أن تنزلق نحو الانغلاق والشمولية؟ ويتفرع من هذا التساؤل المحوري أسئلة فرعية، أبرزها: ما هي الآليات التي يقترحها منهج النظام لدى ديفيد إيستون لتحليل تفاعل النظام السياسي مع بيئته؟ وما هي الأسس الفلسفية والنظرية التي تقوم عليها نظرية المجتمع المفتوح لدى كارل بوبر؟ وكيف يمكن لهذه النظرية أن تقدم إطاراً معيارياً وإجرائياً لتوجيه استجابات النظام وتعزيز فاعليته؟ وما هي الإمكانيات العملية لتطبيق مبادئ المجتمع المفتوح في تصميم المؤسسات وصنع السياسات؟ وكيف يمكن التكامل بين المنهج الوصفي التحليلي والنظرية المعيارية في بناء إنموذج لتفسير الاستقرار السياسي؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن استقرار الأنظمة السياسية لا يتحدد فقط بكفاءة آليات الاستجابة للمطالب (كما في إنموذج إيستون)، وبدرجة انفتاحها النقدي وتبنيها لمبدأ التجريبية والتصحيح التدريجي (كما في نظرية بوبر)، بل يتحدد أيضاً بقدرتها على ترجمة هذا الانفتاح إلى ممارسات مؤسسية وسياسات عامة قابلة للتصحيح. وبعبارة أخرى، فإن الجمع بين البصيرة التحليلية التي يقدمها منهج النظام والرؤية الفلسفية العميقة التي تقدمها نظرية المجتمع المفتوح، مع التركيز على التطبيقات العملية لهذه الرؤية، يمكن أن يفضي إلى إنموذج متكامل لفهم شروط الاستقرار السياسي وتعزيز فاعلية الأنظمة في عصر التعقيد.

منهجية البحث: يعتمد البحث على منهجية مركبة تجمع بين: المنهج التحليلي، عبر تحليل النصوص المؤسسة لكل من منهج النظام والمجتمع المفتوح، مع التركيز على استخلاص الأسس الفلسفية والنظرية لنظرية بوبر؛ والمنهج المقارن، عبر مقارنة بين المنهجين بغرض استخلاص نقاط التكامل الممكنة؛ والمنهج التطبيقي الاستنباطي، عبر استنباط التطبيقات العملية لمبادئ المجتمع المفتوح في مجالات تصميم المؤسسات وصنع السياسات وإدارة الأزمات؛ والمنهج التركيبي، في محاولة بناء إطار نظري وتطبيقي يجمع بين المنهج الوصفي لتحليل الأنظمة السياسية والرؤية المعيارية لتوجيهها.

هيكلية البحث: يتوزع البحث على خمسة مباحث رئيسة، يخصص المبحث الأول لاستعراض منهج النظام في التحليل السياسي كما صاغه ديفيد إيستون، ويتناول المبحث الثاني نظرية المجتمع المفتوح لكارل بوبر بشكل موسع، ويقدم المبحث الثالث تحليلاً معمقاً للأسس الفلسفية والنظرية التي تشكل جوهر نظرية بوبر، وخُصص المبحث الرابع للتطبيقات العملية لنظرية المجتمع المفتوح، ويقدم المبحث الخامس محاولة تكاملية بين المنهجين، ليخلص البحث في الخاتمة إلى أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: منهج النظام في التحليل السياسي عند ديفيد إيستون

أولاً: الأسس النظرية لمنهج النظام

يمثل كتاب ديفيد إيستون "A Systems Analysis of Political Life" (1965) علامة فارقة في تطور التحليل السياسي، إذ قدم فيه رؤية متكاملة لفهم الحياة السياسية عبر آليات منهج النظام. استلهم إيستون هذا المنهج من علم الأحياء والنظرية السيبرانية (علم التحكم الآلي)[*]، بهدف تحويل دراسة السياسة من الاهتمام بالتفاصيل الجزئية إلى بناء نماذج مجردة تمكننا من التعرف على الأنماط والعمليات العامة في الحياة السياسية (Easton 1965, 3–7). وقد أشار جابر سعيد عوض إلى أن إدخال مفهوم تحليل النظم إلى نطاق دراسة الظواهر السياسية جاء متأخراً، بجهود علماء الاجتماع من أمثال بارسونز وهومانز، ثم تمكن علماء السياسة من أمثال إيستون وألموند وميتشيل من تطوير واستخدام اقتراب النظم في الدراسات السياسية (عوض1992، 3). ويوضح عوض أن جذور هذا الاقتراب تعود إلى أعمال البيولوجي فون بيرتا لانفي في عشرينيات القرن العشرين، والتي تناولت إمكانية استخدام خصائص الأنظمة البيولوجية في الدراسات الاجتماعية (عوض 1992، 4).

كان إيستون يطمح إلى جعل علم السياسة علماً حقيقياً، يعمل عبر نماذج عالية التجريد قادرة على صياغة تعميمات علمية حول السياسة ككل، بدلاً من معالجتها كمجموعة من المشكلات المنفصلة (Easton 1953, 65–68). وقد رفض إيستون فكرة "التوازن الثابت" التي كانت سائدة في بعض النظريات السياسية الأخرى، مفضلاً وصف السياسة بِعَدِّها في حالة تدفق وتغير مستمر (Easton 1965, 25–30). إن المنهج الذي قدمه إيستون يتجاوز كونه مجرد أداة تحليلية؛

[*] قال وينر: إن السيبرانية هي نظرية تدرس عمليات الاتصال والتحكم في الأنظمة سواء كانت بشرية أو آلية أو اجتماعية، وتفترض أن جميع هذه الأنظمة تعمل وفق مبدأ (الفعل ورد الفعل) لتنظيم نفسها من خلال تبادل المعلومات بين مكوناتها من الداخل. ينظر: Norbert Wiener Cybernetics: Or Control and Communication in the Animal and the Machine, The Technology Press & (MIT) , Cambridge, Massachusetts and New York, 1948,p.155. ,)John Wiley & Sons(

بل رؤية شاملة للعملية السياسية بوصفها عملية مستمرة من التبادل بين النظام وبيئته، وهذا ما يجعله قابلاً للتكامل مع نظريات أخرى تركز على جودة هذا التبادل وطبيعته، مثل نظرية بوبر التي تركز على شرط الانفتاح النقدي.

ثانياً: العناصر المكونة للنظام السياسي

يقدم إنموذج إيستون تصوراً للنظام السياسي بوصفه نظاماً مفتوحاً يتفاعل باستمرار مع بيئته، ويتكون من خمسة عناصر رئيسة (Easton 1965, 25–30). ووفقاً لتحليل عوض، فإن النظام السياسي هو "مجموعة من التفاعلات السياسية التي تحدث داخل أي مجتمع، والتي يتم بمقتضاها صنع السياسات العامة" (عوض 1992، 8).

1. البيئة (Environment): يرى إيستون أن النظام السياسي يعمل داخل بيئة تؤثر فيه وتتأثر به، ويقسم هذه البيئة إلى أربعة أنواع: البيئة البنيوية، والبيئة الاجتماعية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة السياسية (Easton 1965, 50–55)، ويشير عوض إلى أن البيئة تشكل "كل ما هو خارج حدود النظام السياسي"، وأن الفصل بين النظام السياسي والأنظمة الأخرى لا يعدو كونه تمييزاً تحليلياً لا وجود له في الواقع العملي (عوض 1992، 9). وقد أكد حسن العاني أن البيئة السياسية تتشابك مع البيئات الأخرى بشكل لا يمكن معه الفصل بينها في التحليل (العاني 1986، 45–48).

2. المدخلات (Inputs): تمثل المدخلات الصلة الحيوية بين البيئة والنظام السياسي، وتنقسم على نوعين:

- المطالب (Demands): وهي الرغبات والاحتياجات التي تطرحها مختلف قطاعات المجتمع على النظام السياسي، وتشكل المطالب مصدراً محتملاً للضغط على النظام، لاسيما عندما تتجاوز قدرته على الاستجابة، وقد أشار طه محمد في تحليله لإنموذج إيستون إلى أن المطالب قد تكون عامة أو خاصة، ويتم التعبير عنها وبلورتها في برامج مبسطة عن طريق جماعات المصالح

والأحزاب وقادة الرأي ووسائل الإعلام (محمد 2018)، ويضيف عوض أن المطالب "قد تكون عامة كما قد تكون محددة، وقد يكون التعبير عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة" (عوض 1992، 10).

- **الدعم (Support):** وهو تأييد المجتمع للنظام السياسي بمكوناته الثلاثة: الجماعة السياسية (الشعور بالانتماء المشترك)، والنظام السياسي (القيم والمؤسسات الحاكمة)، والسلطات (من يشغلون مناصب الحكم) ويؤدي الدعم المنتشر (Diffuse Support) دوراً حاسماً في استقرار النظام، إذ يمثل مخزوناً من الولاء لا يرتبط بأداء السلطات الآني، بل يرتبط بالإيمان بشرعية النظام وقيمه الأساسية، ويميز إيستون بين التأييد العام الذي هو نتاج عملية التنشئة السياسية، والتأييد الخاص الذي يحصل عليه النظام مقابل ما يقدمه من منافع خاصة لأعضائه (Easton 1965, 157–162)، ويشير عوض إلى أن الدعم هو "الاتجاهات والمواقف سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام" (عوض 1992، 10).

3. الصندوق الأسود (The Black Box): وهو تعبير مجازي يشير إلى عمليات تحويل المدخلات إلى مخرجات داخل النظام السياسي، وتضم هذه العمليات المؤسسات الرسمية (كالبرلمان والحكومة والأجهزة التنفيذية)، والعمليات غير الرسمية (كتفاعلات القوى والضغوط الجماعية ووسائل الإعلام) التي تتوسط في تحويل المطالب إلى قرارات، وقد أشار عوض إلى أن عملية التحويل هي بمنزلة عملية غربلة، فبينما يتم التعبير عن مطالب كثيرة، لا يتحول منها إلى قرارات سوى عدد قليل نسبياً (عوض 1992، 11). ويؤكد محمد محمود ربيع في كتابه "مناهج البحث في العلوم السياسية" أن هذه العملية التحويلية تمثل جوهر التحليل السياسي، حيث يتم عبرها ترجمة الإرادات الشعبية إلى سياسات عامة (ربيع 1987، 112–115).

4. المخرجات (Outputs): هي القرارات والسياسات التي يصدرها النظام السياسي استجابة للمدخلات، وتتخذ أشكالاً متنوعة تشمل القوانين، واللوائح، والخدمات العامة، والسياسات المالية والضريبية، وقد صنف طه محمد المخرجات إلى ثلاثة أنواع: إيجابية حينما تحاول السلطة تعديل البيئة عبر الوفاء بالمطالب، ورمزية مثل الوعود والعروض العسكرية، وسلبية وذلك حينما تلجأ السلطة إلى الإرهاب والقسر كي تضمن الحفاظ على النظام السياسي (محمد 2018). كما أشارت دراسة حرز الله محمد لخضر إلى أن المخرجات الفاعلة تتطلب تكاملاً بين الإرادة السياسية والقدرات المؤسسية (حرز الله 2021، 8).

5. التغذية الراجعة (Feedback): تمثل حلقة الوصل التي تجعل من عملية صنع السياسة دورة مستمرة لا نهائية، فالمخرجات بعد تطبيقها تؤدي إلى نتائج (Outcomes) تتفاعل مع البيئة وتولد مطالب جديدة أو تعديل في مستويات الدعم، وتنتقل هذه التغييرات عبر قنوات التغذية الراجعة لتبدأ دورة جديدة من المدخلات (Easton 1965, 30–35). وتكمن أهمية هذه العملية في أنها ضرورية لبقاء النظام، فعلى أساس الوعي بما حدث ويحدث بالنسبة للمدخلات تصبح السلطة قادرة على الاستجابة (عوض 1992، 12)، وقد أشار بوبر إلى أن هذه الآلية هي ما يفصل بين المجتمعات المفتوحة التي تتعلم من أخطائها والمجتمعات المغلقة التي تصر عليها.

ثالثاً: آليات الاستجابة للضغوط واستمرارية النظام

يولي إيستون اهتماماً خاصاً لكيفية تعامل النظام السياسي مع الضغوط التي تهدد استمراريته. فالمطالب المتزايدة أو تآكل الدعم يمكن أن يشكلا مصدرين رئيسين للتوتر (Easton 1965, 215–220). ولمواجهة هذه الضغوط، يعتمد النظام على عدة آليات:

- **الآليات البنيوية والثقافية لتنظيم تحويل الرغبات إلى مطالب:** تشمل الهياكل الحزبية والجماعات ذات المصالح والقنوات الاتصالية التي تعمل على تصفية المطالب وتجميعها وتقليل أعدادها قبل وصولها إلى مركز صنع القرار (Easton 1965, 90–95)، وهذه الآليات تحول المطالب الفردية المتناثرة إلى مطالب جماعية منظمة يمكن للنظام معالجتها، وقد أشار العاني إلى أن هذه الآليات تختلف في فعاليتها باختلاف طبيعة النظام السياسي ودرجة تطوره (العاني 1986، 78–82).
- **توليد الدعم المنتشر:** عبر تعزيز مشاعر الشرعية والاعتقاد بوجود مصالح مشتركة، وهو ما يمنح النظام احتياطياً من الولاء يتجاوز التقييم الآني للأداء، والدعم المنتشر هو "رأس المال السياسي" الذي يمكن للنظام الاعتماد عليه في الأوقات الصعبة (Easton 1965, 240–245). وقد ربط بوبر بين شرعية النظام ودرجة انفتاحه على النقد، معتبراً أن الشرعية الحقيقية لا تبنى على التلقين بل على الاقتناع الناتج عن الممارسة النقدية.
- **المخرجات كمنظمات للدعم الخاص:** إذ تسهم السياسات الناجحة في تعزيز الدعم عبر تلبية المطالب المحددة، وهذا النوع من الدعم الخاص مرتبط بشكل مباشر بالأداء، ومن ثم فهو أكثر تقلباً من الدعم المنتشر (Easton 1965, 380–385).

رابعًا: الانتقادات الموجهة لمنهج النظام

لم يخلُ منهج إيستون من الانتقادات، فقد اتهمه بعضم بأنه غير قابل للتفنيد (Unfalsifiable)، مما يجعله صعب الاختبار تجريبياً (Baranowski 2009, 75). كما اتهمه آخرون بأنه يحمل تحيزاً غربياً أو أمريكياً، ولا يقدم تفسيراً كافياً لحالات انهيار النظام أو الأزمات السياسية (Miller 1994, 120–125)، وقد أشار عوض إلى أن الاهتمام المبالغ فيه باستمرار النظام هو أحد الانتقادات

الموجهة للمنهج، فالاستقرار هو القيمة العليا لسلوك النظام ولكنه لا يعني الجمود بل يفترض التغيير المنظم، ولكن التغيير الثوري الذي ينطوي على تحول شامل للنظام السياسي لا موضع له في نظرية النظم، فالنظرية هنا محافظة بطبيعتها ومتحيزة للوضع القائم (عوض 1992، 17). كما أشار إلى أن الإطار يعكس مستوى عالي من التجريد وتفتقر عناصره إلى التحديد الإجرائي الواضح، مما يقلل من فرص استخدامه في البحث السياسي التجريبي المقارن (عوض 1992، 18). هذه الانتقادات تشير إلى حاجة المنهج إلى بُعد معياري يوجه التحليل ويساعد في التمييز بين الأنظمة التي تنجح في الاستمرار بتوسيع حرياتها وتلك التي تنجح بالقمع والإغلاق (Stehr 2015, 100–105).

المبحث الثاني: نظرية المجتمع المفتوح عند كارل بوبر – الأسس الفلسفية والنظرية

أولاً: السياق الفكري والتاريخي لنظرية بوبر

نشأت كتابات كارل بوبر (1902–1994) السياسية الرئيسة، " The Open Society and Its Enemies" (1945) و " The Poverty of Historicism" (1944)، كاستجابة مباشرة لصعود الفاشية والنازية في أوروبا. كان بوبر، وهو نمساوي يهودي الأصل، شاهداً على تحول أوروبا من مجتمعات ديمقراطية نسبياً إلى أنظمة شمولية في غضون سنوات قليلة، وصف بوبر هذه الكتابات بأنها جزء من "جهوده الحربية" في أثناء إقامته في نيوزيلندا، حيث كان يسعى إلى تقديم تحليل فلسفي للقوى الفكرية التي قادت إلى الكارثة الأوروبية (Hacohen 2000, 450–460)، وقد أشار الدكتور محمد جلوب الفرحان إلى أن كتاب المجتمع المفتوح وأعدائه طُبع لأول مرة في لندن عام 1945، وتألف من مجلدين؛ الأول كان بعنوان "موجة من أفلاطون" أو "فتنة عصر أفلاطون"، بينما

كان المجلد الثاني بعنوان "المد العالي للنبؤة: هيغل، ماركس وما بعدهما" (الفرحان 2020).

ما يميز مشروع بوبر هو أنه لم يقتصر على نقد الشمولية من منظور أخلاقي أو سياسي مباشر، بل تعمق في نقد الأسس الفلسفية التي تغذي الفكر الشمولي (Gellner 1988, 180–190)، وكان هدفه تفكيك البنى الفكرية التي تجعل الشمولية تبدو مقنعة فلسفياً، وتقديم بديل فلسفي قوي يقوم على أسس نظرية المعرفة وفلسفة العلم (Magee 1973, 70–80)، وهذا المستوى العميق من التحليل هو ما يجعل نظرية بوبر قابلة للتطبيق في سياقات مختلفة، بما يتجاوز السياق التاريخي الذي نشأت فيه.

ثانياً: الأسس الفلسفية: نظرية المعرفة والعقلانية النقدية

يستند المشروع الفلسفي لكارل بوبر إلى ما أسماه "العقلانية النقدية" (Critical Rationalism)، وهي موقف فلسفي يمتد من فلسفة العلوم الطبيعية إلى الفلسفة السياسية. ففي تحليل فلسفة بوبر، يُشار إلى أنه "دافع عن عقلانية نقدية بديلة للعقلانية الفلسفية الحديثة التي كان مآلها الإخفاق، وأسس هذه العقلانية على فكرة لا معصومية الإنسان بما هي خاصية هذا الأخير الذي، وإن كان قاصراً عن اليقين، يملك القدرة على اكتشاف أخطائه وتصويبها في سيرورة اقتراب لامتناهية من الحقيقة" (العقلانية النقدية لكارل بوبر، موقع مؤمنون بلا حدود)، ويوضح بوبر في كتابه "Conjectures and Refutations" (1963) أن الحياة برمتها هي عملية متصلة من حل المشكلات، ومن ثم فإن المجتمع الأكثر قدرة على حل مشكلاته هو المجتمع الذي يتصف بأنه موصل جيد لعملية حل المشكلات (Popper 1963, 122–125).

مبدأ القابلية للتفنيد (Falsifiability): يؤكد بوبر أن منهج العلم لا يقوم على التثبيت أو التحقق، بل على القابلية للتفنيد. فالنظرية العلمية الجيدة، بحسب بوبر، ليست تلك التي يمكن تأكيدها بملحوظات عديدة، بل تلك التي يمكن اختبارها بشكل

جريء، والتي تحدد مسبقاً نوع الملحوظات التي يمكن أن تدحضها (Popper 1963, 33-40)، وقد أشارت دراسة العقلانية النقدية إلى أن بوبر "توخى إقامة معيار حاسم للفصل بين العلم وما سواه من الأفكار والمعارف، فأسسه على مفهوم القابلية للإبطال أو القابلية للتفنيد" (العقلانية النقدية لكارل بوبر). هذا يعني أن المعرفة العلمية لا تمتلك يقيناً مطلقاً، بل هي معرفة تخمينية قابلة للتصحيح والتطوير عبر النقد والتجربة (Miller 1994, 50-55).

العلم بوصفه عملية تطورية: يرى بوبر أن تطور المعرفة العلمية يشبه التطور البيولوجي عبر آلية "التجربة والخطأ" (Trial and Error). فنحن نطرح تخمينات جريئة (نظريات)، ثم نحاول دحضها بالنقد والتجريب (Popper 1972, 240-245). تلك التخمينات التي تصمد أمام الاختبارات يتم الاحتفاظ بها مؤقتاً، مع العلم أنها قد تدحض في المستقبل، هذه الرؤية التطورية للمعرفة لها تأثير عميق على فهم بوبر للسياسة والمجتمع (Albert 1985, 80-90).

العقلانية النقدية مقابل العقلانية الجوهرانية: يميز بوبر بين نوعين من العقلانية:

العقلانية الجوهرانية (أو الشاملة) تدعي أن العقل يمكنه الوصول إلى الحقائق المطلقة واليقينية، وأن هناك أساساً ثابتاً للمعرفة.

والعقلانية النقدية التي تعترف بحدود العقل البشري، وتؤمن بأن دور العقل ليس اكتشاف اليقين، بل هو نقد الافتراضات وفحصها باستمرار (Popper 1945, 220-225)، هذه العقلانية المتواضعة هي التي تشكل الأساس الفلسفي للمجتمع المفتوح (Gombrich 1994, 30-40)، ويضيف تحليل العقلانية النقدية أن بوبر "ينطلق من مبدأ أن الإنسان يرتكب الأخطاء، فالإنسان حيوان ضال، ونظرياته في العقلانية، كما نظرياته السياسية، ونظرياته العلمية هي محاولات يشوبها الخطأ يتوخى منها التغلب على ضلاله" (العقلانية النقدية لكارل بوبر).

ثالثاً: نقد التاريخانية والمذهب الشمولي

يحدد بوبر ثلاث أفكار فلسفية عميقة عدها أساساً للفكر الشمولي، وقد وجدها في فلسفة أفلاطون، ثم في هيغل، ثم في ماركس: (Popper 1945, 45–50)

1. المذهب الشمولي (Holism): وهو القول بأن الكل (المجتمع، الدولة، الأمة، الطبقة) أسبق وأهم من الأفراد، وأن له احتياجات حقيقية تفوق احتياجات الأفراد. يرى بوبر أن هذه الرؤية تشكل الأساس الأخلاقي للشمولية، حيث تُضحى حقوق الأفراد وحرياتهم من أجل "المصلحة العليا" للدولة أو الأمة أو العرق أو الطبقة (Popper 1945, 75–80). في هذا الإطار يصبح الفرد مجرد وسيلة لتحقيق أهداف الكل، وهو ما يتعارض مع القيمة الجوهرية للفرد الحر في المجتمع المفتوح (Stehr 2015, 110–115).

2. الجوهرانية (Essentialism): وهي الدعوى بأن مهمة العلم والمعرفة تكمن في اكتشاف الجوهر الخفي للأشياء، وفي السياسة، تؤدي الجوهرانية إلى السعي لوضع تصور مثالي "للحالة العادلة" أو "المجتمع المثالي" أو "الدولة الحقيقية"، ثم محاولة فرض هذا التصور بالقوة (Popper 1945, 30–35). يرى بوبر أن هذه النزعة اليوتوبية خطيرة لأنها تفترض معرفة كاملة لا يمكن توافرها، وتبرر استخدام أية وسيلة لتحقيق الغاية المطلقة (Magee 1973, 85–90).

3. التاريخانية (Historicism): وهي الاعتقاد بوجود قوانين حتمية للتطور التاريخي يمكن اكتشافها واستخدامها للتنبؤ بالمستقبل. استخدمت هذه الفكرة لتبرير الأنظمة الشمولية التي تدعي أنها تعبر عن "قوانين التاريخ"، ومن ثم فإن معارضتها هي معارضة للتقدم الحتمي (Popper 1944, 15–20). إلا أن بوبر يرفض هذه الفكرة بشدة، مؤكداً أن التاريخ ليس له قوانين حتمية، وأن مستقبل البشرية يعتمد على خياراتنا وأفعالنا، وليس على قوانين حتمية سابقة (Popper 1945, 260–265).

رابعاً: المجتمع المفتوح: المفهوم والخصائص

يقدم بوبر في "المجتمع المفتوح وأعداؤه" تصوراً لصراع قديم بين شكلين من أشكال التنظيم الاجتماعي (Popper 1945, 169-175):

المجتمع المغلق (The Closed Society): وهو مجتمع يتميز بالخضوع للعادات والتقاليد من دون نقد، والالتزام الصارم بالتسلسل الهرمي الطبقي، والولاء غير النقدي للسلطة والقبيلة، ويستشهد بوبر بأسبرطة كإنموذج تاريخي للمجتمع المغلق، حيث كانت الدولة تهدف إلى الاستقرار الداخلي والقوة العسكرية على حساب الحرية الفردية، مع فرض رقابة صارمة وعزل عن التواصل الخارجي (Popper 1945, 160-165). وفي هذا المجتمع، لا يوجد مجال للتساؤل النقدي؛ فالمعرفة مُسلم بها، والسلطة مُقدسة، والفرد تابع للجماعة (Gellner 1988, 200-210).

المجتمع المفتوح (The Open Society): وهو مجتمع يقوم على النقد العقلاني للمؤسسات والقيم والتقاليد، ويتسامح مع التعددية والاختلاف، ويسمح للأفراد بالتحرك وفقاً لقدراتهم واختياراتهم، ويجد بوبر أن النموذج الأول للمجتمع المفتوح تمثل في أثينا الديمقراطية في القرن الخامس قبل الميلاد، حيث بدأ المواطنون يُخضعون معتقداتهم ومؤسساتهم للنقد، وظهرت لأول مرة فكرة أن القوانين ليست مُقدسة بل من صنع البشر ومن ثم قابلة للنقد والتغيير (Popper 1945, 185-190).

ويرى بوبر أن الانتقال من المجتمع المغلق إلى المجتمع المفتوح يصاحبه ما يسميه "ضغط الحضارة" (Strain of Civilization)، حيث يشعر الأفراد بالقلق والاغتراب نتيجة الحرية والمسؤولية الفردية التي يفرضها الانفتاح، ولكن هذا القلق، بحسب بوبر، هو الثمن الذي يجب دفعه مقابل فوائد المجتمع المفتوح: الحرية، التقدم الاجتماعي، المعرفة المتزايدة والتعاون الواسع بين البشر (Popper 1945, 175).

خامساً: الهندسة الاجتماعية المتدرجة كمنهج للإصلاح

في مقابل النزعة اليوتوبية التي تسعى إلى إعادة بناء المجتمع وفق خطة شاملة، يدعو بوبر إلى "الهندسة الاجتماعية المتدرجة" (Piecemeal Social Engineering). يقوم هذا المفهوم على فكرة أن الإصلاحات يجب أن تكون محدودة، قابلة للتصحيح، ومتدرجة، إذ يمكن تقييم نتائجها وتعديلها وفقاً للتجربة (Popper 1945, 158–162). وهنا علينا أن نميز بين مفهومين:

الهندسة الاجتماعية الشاملة (Utopian Social Engineering): يرفض بوبر الهندسة الاجتماعية الشاملة لأنها تفترض معرفة كاملة لا يمكن توافرها، وتؤدي حتماً إلى السلطوية، إذ لا مجال للتصحيح أو النقد بعد تنفيذ الخطة الشاملة. كما أنها تتطلب تركيز السلطة في أيدي نخبة تدعي امتلاك المعرفة المطلقة، وهو ما يفتح الباب أمام الإساءة والقمع (Popper 1945, 160–165).

الهندسة الاجتماعية المتدرجة (Piecemeal Social Engineering): في المقابل، تتيح الهندسة المتدرجة فرصة التعلم من الأخطاء وتصحيح المسار (Popper 1945, 165–170). وهي تعبر عن العقلانية النقدية في المجال السياسي، إذ يتم التعامل مع السياسات العامة كفرضيات قابلة للاختبار، وليس كحقائق نهائية (Miller 1994, 110–115)، وقد أكد بوبر على أن اختبار السياسات كاختبار النظريات يجب أن يكون تكذيبياً، بمعنى أن نبحث عن النتائج غير المرغوبة وليس فقط عن النتائج المرغوبة (Popper 1945, 170–175).

المبحث الثالث: تحليل الأسس الفلسفية والنظرية لنظرية بوبر

أولاً: نظرية المعرفة التطورية (Evolutionary Epistemology)

يمثل الجانب الأعمق في فلسفة بوبر نظرته إلى المعرفة كعملية تطورية، ويرى بوبر أن تطور المعرفة البشرية لا يختلف من حيث المبدأ عن التطور البيولوجي فكلاهما يعتمد على آلية "التجربة والخطأ" (Trial and Error)، فالكائنات الحية تتكيف مع بيئتها عبر طفرات عشوائية وانتقاء طبيعي؛ والمعرفة تتطور بتخمينات

جريئة وعملية نقد ودحض (Popper 1972, 240–245). وقد أشار تحليل العقلانية النقدية إلى أن بوبر "ينطلق من مبدأ أننا نستطيع اكتشاف الخطأ، وبأننا نستطيع قبوله ومحاولة استبعاده، فالمعرفة النقدية يتعين عليها أن تستند حصراً إلى هذه الأفكار الثلاث" (العقلانية النقدية لكارل بوبر).

ما يميز الإنسان بحسب بوبر، هو قدرته على "ترك تخميناته تموت بدلاً منه"، فبينما تدفع الكائنات الأخرى ثمن أخطائها بحياتها، يمكن للإنسان أن يختبر أفكاره في عالم النقاش والنقد قبل أن يترجمها إلى أفعال قد تكون كارثية (Popper 1972, 250–255). هذا هو أساس العقلانية النقدية: أن نسمح لأفكارنا بأن تتعرض للنقد الشديد، وأن نتخلص من تلك التي لا تصمد أمام الاختبار، بدلاً من التشبث بها والإصرار عليها حتى النهاية (Albert 1985, 95–100).

لهذه الرؤية تداعيات عميقة في السياسة: فالمجتمع المفتوح هو المجتمع الذي ينظم مؤسساته بحيث تسمح للأفكار والسياسات بأن تُختبر نقدياً، ويُسمح للأفكار الفاشلة بأن "تموت" من دون أن يؤدي ذلك إلى تدمير المجتمع نفسه (Baranowski 2009, 75–80). وهذا يتطلب وجود مؤسسات قادرة على التصحيح والمراجعة، وليس مؤسسات تكرس الأخطاء وتحميها من النقد (Gellner 1988, 210–215).

ثانيًا: مشكلة اليقين والسياسة (The Problem of Certainty in Politics)

يرى بوبر أن الدافع الأساسي وراء الشمولية هو "الجوع لليقين" (Hunger for Certainty)، فالبشر يعانون من القلق الوجودي، ويسعون إلى اليقين المطلق الذي يخلصهم من مسؤولية الاختيار والقلق الناتج عن الحرية، لذا فإن الفلسفات الشمولية، سواء كانت دينية أم علمانية، تقدم هذا اليقين، فهي تدعي امتلاك الحقيقة المطلقة، وتقدم وصفة جاهزة للخلاص الجماعي (Popper 1945, 230–235). وقد أشارت دراسة العقلانية النقدية إلى أن "نظرية الحقيقة الجلية"

التي يرفضها بوبر "تدافع عن أن الحقيقة تتكشف وفق منطق البداهة، وبأنها تفرض نفسها على أيٍّ كان ذي حواس وعقل" (العقلانية النقدية لكارل بوبر)، ولكن بوبر يحذر من أن هذا اليقين وهمي وخطير، فاليقين المطلق في السياسة يعني نهاية النقاش، ونهاية الديمقراطية، ونهاية إمكانية تصحيح الأخطاء (Popper 1945, 235-240). ومن يدعي امتلاك الحقيقة المطلقة لا يحتاج إلى الاستماع للآخرين، ولا يحتاج إلى تعديل سياساته، ولا يحتاج إلى الخضوع للمساءلة (Magee 1973, 90-95).

لذا فإن البديل الذي يقدمه بوبر هو "الاعتراف بالخطأ" أي الاعتراف بأن كل معرفة بشرية قابلة للخطأ، وأن اليقين المطلق ليس متاحاً لنا، ولكن هذا الاعتراف لا يؤدي إلى الشك المطلق أو الانهيار الأخلاقي، بل إلى موقف نقدي متواضع، فنحن نفعل أفضل ما نستطيع، ونختبر أفكارنا باستمرار، ونصححها عندما نكتشف أخطاءها (Popper 1963, 150-155). هذا الموقف هو أساس الثقافة السياسية للمجتمع المفتوح (Gombrich 1994, 45-50).

ثالثاً: مبدأ قابلية التفنيد كأساس للنقد المؤسسي

يمتد مبدأ القابلية للتفنيد من فلسفة العلم إلى النظرية السياسية. في العلم، النظرية الجيدة هي التي تحدد بوضوح الظروف التي يمكن أن تدحضها، وفي السياسة، فإن السياسة الجيدة هي التي تحدد بوضوح الظروف التي يمكن أن تُظهر فشلها، والتي تتضمن آليات لتصحيح هذا الفشل (Triantafillou & Haugaard 2021, 111-112)، وقد أكد بوبر في كتابه "المجتمع المفتوح وأعداؤه" على أن "اختبار السياسات كاختبار النظريات يجب أن يكون تكذيبياً" (بوبر 1945، 122).

التطبيقات العملية للنقد المؤسسي:

- **وضوح الأهداف وقابلية القياس:** السياسات الجيدة تحدد أهدافاً واضحة وقابلة للقياس، بحيث يمكن معرفة ما إذا كانت قد حققت هذه الأهداف أم لا (Penn State World Campus, 2026).
- **آليات التقييم المستقلة:** وجود هيئات مستقلة لتقييم أداء السياسات، لا تخضع لضغوط سياسية أو حزبية (Son 2020, 72–73).
- **الشفافية:** إتاحة المعلومات للجمهور حول نتائج السياسات، بحيث يمكن للمواطنين المشاركة في عملية النقد والتقييم (Stehr 2015, 115–120).
- **المراجعة الدورية:** عدم افتراض أن أي سياسة صالحة إلى الأبد، بل إخضاعها لمراجعات دورية وفق معايير واضحة (Weizsäcker 2021, 160–165).

رابعاً: التوتر بين الحرية والأمن في المجتمع المفتوح

لا يغفل بوبر عن التوتر الأساسي بين الحرية والأمن، فالمجتمع المفتوح، بإتاحته للحرية والتعددية والنقد، يخلق قدراً من عدم اليقين والقلق. هذا القلق يمكن أن يدفع الناس إلى المطالبة بعودة المجتمع المغلق، حيث الأمن والاستقرار على حساب الحرية (Popper 1945, 240–245)؛ (Gombric 1994, 55–60). هذا التوتر ليس مجرد مشكلة نظرية؛ إنه قلب الصراع السياسي في المجتمعات المعاصرة، ففي أوقات الأزمات، تزداد المطالب بتقييد الحريات باسم الأمن، وقد تنجح القوى الشمولية في استغلال هذا القلق لفرض سيطرتها (Stehr 2015, 105–110).

الحل الذي يقترحه بوبر ليس إنكار التوتر، بل إدارته بوعي، فالمجتمع المفتوح يحتاج إلى مؤسسات تحمي الحرية، لكنه يحتاج أيضاً إلى توافر قدر كافٍ من الأمن الاجتماعي والاقتصادي حتى لا يصبح القلق لا يحتمل (Weizsäcker

2021, 165–170). كما يحتاج إلى ثقافة سياسية تقدر المخاطرة المحسوبة والتسامح مع عدم اليقين (Miller 1994, 120–125).

المبحث الرابع: التطبيقات العملية لنظرية المجتمع المفتوح في تعزيز فاعلية الأنظمة السياسية

أولاً: تصميم المؤسسات السياسية في ضوء العقلانية النقدية

يمكن ترجمة مبادئ المجتمع المفتوح إلى تصميم مؤسسي يعزز فاعلية النظام السياسي. أهم هذه المبادئ المؤسسية الآتي:

1. **فصل السلطات مع التوازن والمراجعة:** ليس الفصل بين السلطات غاية في ذاته، بل وسيلة لضمان أن كل قرار يمكن أن يخضع للمراجعة والنقد من جهة مستقلة، فالنظام الجيد هو الذي يضمن أن لا سلطة واحدة تحتكر القرار، وأن هناك دائماً جهة يمكنها مراجعة القرارات وتصحيح أخطائها، وقد أشار بوبر إلى أن توزيع السلطة بين هيئات مختلفة هو الضمانة الأساسية ضد الشمولية (Popper 1945, 120–125). كما أكد العاني على أن الفصل بين السلطات يشكل أحد الركائز الأساسية للأنظمة الدستورية الحديثة (العاني 1986، 112–115).
2. **التعددية الحزبية والتنافس الحر:** التنافس بين الأحزاب ليس مجرد تعبير عن الديمقراطية، بل هو آلية نقد مؤسسية، فالمعارضة تؤدي دور الناقد الرسمي للحكومة، وتقدم بدائل يمكن اختبارها (Popper 1945, 210–215)، فالمجتمع المفتوح يحتاج إلى معارضة قوية وقادرة، وليس إلى معارضة شكلية أو تابعة (Miller 1994, 130–135)، وقد ناقش حرز الله دور المعارضة في تعزيز جودة الحكم (حرز الله 2021، 10–12).
3. **استقلال القضاء ورقابة الدستورية:** القضاء المستقل هو الضمانة الأساسية ضد تجاوز السلطة، فالقضاء الذي يمكنه مراجعة دستورية القوانين هو تعبير

مؤسسي عن مبدأ أن لا سلطة فوق القانون، وأن كل قرار يمكن الطعن فيه ومراجعته، وقد أكد بوبر على أهمية المؤسسات القضائية المستقلة كآلية نقد مؤسسي (Popper 1945, 210–215). كما أشار العاني إلى أن القضاء المستقل يشكل حجر الزاوية في أي نظام دستوري (العاني 1986، 135–140).

4. **حرية التعبير والإعلام:** لا يمكن للمجتمع المفتوح أن يوجد بدون حرية التعبير، فالنقد يحتاج إلى قنوات يتدفق من خلالها، وحرية الإعلام بما في ذلك الإعلام المستقل والمعارض، هي شرط لوجود تغذية راجعة حقيقية تُمكن النظام من تصحيح أخطائه (Popper 1945, 220–225)؛ (Stehr 2015, 120–125).

5. **هيئات مستقلة للرقابة والتقييم:** إنشاء هيئات مستقلة للرقابة على أداء المؤسسات، مثل هيئات مكافحة الفساد، وأجهزة الرقابة المالية المستقلة، وهيئات حقوق الإنسان، يسهم في إضفاء الطابع المؤسسي على النقد وتحويله من نشاط غير منتظم إلى عملية مستمرة ومنظمة (Albert 1985, 110–115)، وقد أشارت دراسة حرز الله إلى أن هذه الهيئات تشكل جزءاً أساسياً من مقاربة الحكم الرشيد (حرز الله 2021، 14–16).

ثانياً: صنع السياسات العامة القابلة للتصحيح

يمثل مبدأ الهندسة الاجتماعية المتدرجة رؤية متكاملة لصنع السياسات العامة، ويمكن تطبيق هذه الرؤية عبر الآتي:

1. المشاريع التجريبية: بدلاً من تطبيق سياسات كبرى على نطاق واسع من البداية، يمكن تجريبها على نطاق محدود أولاً، فالمشروع التجريبي يعمل كاختبار للسياسة المقترحة، ويمكن من خلاله جمع البيانات حول فعاليتها وآثارها الجانبية قبل إعمامها، وقد أشار(تشورباتشيو أوغلو) إلى أن التجارب التجريبية في الإدارة العامة تشكل تطبيقاً عملياً لفلسفة بوبر، حيث تسمح باختبار السياسات في نطاق محدود قبل إعمامها (Çorbacıoğlu 2005, 42).

2. التقييم المستمر والمراجعة الدورية: يجب أن تخضع كل سياسة عامة لتقييم دوري بناءً على مؤشرات أداء واضحة، فالتقييم المستمر يسمح بتعديل السياسات أو إلغائها إذا تبين عدم فاعليتها، بدلاً من الاستمرار في سياسات فاشلة بسبب الجمود المؤسسي (Triantafillou & Haugaard 2021, 112)، وقد أكد بطرس ترياتنافيلو ومارك هاوغارد أن حركة السياسات القائمة على الأدلة (Evidence-based Policy) تمثل تطبيقاً مباشراً للمبدأ "البوبرى" في اختبار السياسات (Triantafillou & Haugaard 2021, 112).

3. آليات التغذية الراجعة: تصميم قنوات رسمية لتلقي ردود الفعل من المواطنين والمتأثرين بالسياسات، وتحويل هذه الردود إلى مدخلات في عملية المراجعة. التغذية الراجعة الفعالة هي التي تصل إلى صانعي القرار في الوقت المناسب وبصيغة يمكن استخدامها (Lancaster University 2007, 2-5). وقد أشار إيستون إلى أن هذه الآليات هي جوهر استمرارية النظام (Easton 1965, 30-35).

4. الشفافية والمعلومات المفتوحة: توفير المعلومات حول السياسات ونتائجها للجمهور، بحيث يمكن للمواطنين والباحثين والإعلام المشاركة في عملية التقييم، فالشفافية هي شرط لوجود نقد مستنير وفاعل (Penn State World Campus 2026). وقد ربط بوبر بين الشفافية وإمكانية النقد الفاعل (Popper 1945, 220-225).

5. **المرونة والتكيف:** تصميم السياسات بحيث تكون قابلة للتعديل بسهولة، وعدم ربطها بإجراءات معقدة تجعل تعديلها مستحيلاً، فالسياسات المرنة هي التي يمكنها التكيف مع المتغيرات من دون الحاجة إلى ثورات تشريعية كل مرة (Son 2020, 72-73)، وقد أشار "سون" إلى أن المرونة المؤسسية هي شرط للاستقرار الديناميكي (Son 2020, 72-73).

ثالثًا: الإدارة العامة التجريبية (Experimental Public Administration)

يمكن تطبيق مبادئ بوبر على الإدارة العامة من خلال مفهوم "الإدارة التجريبية". هذا المفهوم يقوم على:

- **ثقافة التجريب:** تشجيع الإداريين على اقتراح حلول جديدة، وتجريبها على نطاق محدود، وتعلم الدروس من النجاح والفشل، وهذا يتطلب بيئة إدارية تتسامح مع الأخطاء المحسوبة، ولا تعاقب على كل خطأ (Çorbacıoğlu 2005, 42). وقد وثقت دراسة "تشورباتشيو أوغلو" تجربة "مختبرات إعادة الاختراع" (Reinvention Labs) في الحكومة الأمريكية الفيدرالية التي أنشئت بموجب قانون GPRA عام 1993 كتطبيق عملي لمبدأ التجريب في الإدارة العامة (Çorbacıoğlu 2005, 42).
- **اللامركزية في اتخاذ القرار:** إتاحة المجال للوحدات الإدارية المحلية لتجريب سياسات مختلفة، بدلاً من فرض سياسات موحدة من المركز، فاللامركزية تسمح بتنوع التجارب، مما يزيد من فرص تعلم ما ينجح وما لا ينجح (Weizsäcker 2021, 151–170)، وقد أشار "فون فايتسكر" إلى أن اللامركزية تعزز قدرة النظام على التعلم والتكيف (Weizsäcker 2021, 151–170).
- **نظم المعلومات الإدارية:** بناء نظم معلومات تسمح بجمع وتحليل البيانات حول أداء البرامج والخدمات، وتوافر هذه البيانات لصناع القرار وللجمهور (Triantafillou & Haugaard 2021, 112)، وقد أشار مشروع MUSE (قياس التأثير الاجتماعي والبيئي للمجال الجوي الحضري) الممول من الاتحاد الأوروبي إلى أهمية البيانات في تقييم السياسات التجريبية حيث طور إطاراً وأدوات تعتمد على تحليل بيانات عالية الدقة(كبيانات الهواتف المحمولة) لقياس تأثير الطائرات بدون طيار على جودة الحياة، مما يمكن صناع القرار من وضع سياسات قائمة على أدلة

ملموسة بدلاً من النظريات العامة (Triantafillou & Haugaard 2021, 112).

- **تقييم الأثر:** إجراء تقييمات مستقلة لأثر السياسات والبرامج، ليس فقط من حيث تحقيق الأهداف المعلنة، ولكن أيضاً من حيث الآثار الجانبية غير المتوقعة (Popper 1972, 245)، وقد أكد بوبر على أهمية توقع الآثار غير المرغوبة في تقييم السياسات (Popper 1972, 245).
- **التعلم التنظيمي:** بناء قدرات المؤسسات على التعلم من تجاربها وتجارب الآخرين، وتطوير ممارساتها بناءً على هذا التعلم (Baranowski 2009, 69–82)، وقد أشار "بارانوفسكي" إلى أن التعلم المؤسسي هو جوهر المجتمع المفتوح (Baranowski 2009, 69–82).

رابعاً: إدارة الأزمات في ضوء العقلانية النقدية

تعد الأزمات اختباراً حقيقياً لفاعلية النظام السياسي، وفي ضوء نظرية بوبر يمكن تحديد عدة مبادئ لإدارة الأزمات:

1. **الاعتراف بعدم اليقين:** في الأزمات، تكون المعرفة ناقصة والمعلومات غير مكتملة، النظام الفاعل هو الذي يعترف بذلك ولا يدعي امتلاك إجابات جاهزة، فالاعتراف بعدم اليقين هو بداية الطريق إلى استجابات مرنة وقابلة للتصحيح (Stehr 2015, 82–128).
2. **التعددية في مصادر المعلومات:** الاعتماد على مصادر متعددة للمعلومات، وعدم حصر المعلومات في قنوات رسمية واحدة، فالتعددية تقلل من مخاطر الاعتماد على معلومات خاطئة أو منحازة (Magee 1973, 95–100).
3. **الشفافية في التواصل:** التواصل الصادق والشفاف مع الجمهور حول طبيعة الأزمة، والإجراءات المتخذة، ومستوى عدم اليقين القائم، فالشفافية تبني الثقة، وتقلل من انتشار الإشاعات، وتسمح للمواطنين بالمشاركة في مواجهة الأزمة (Gombrich 1994, 60–65).

4. المرونة في اتخاذ القرار: تفويض السلطات للجهات القادرة على اتخاذ قرارات سريعة، مع وجود آليات للمراجعة والتصحيح، فالبيروقراطية الصلبة تفشل في الأزمات، بينما الأنظمة المرنة تستطيع التكيف (Popper 1945, 230–235).

5. **التعلم بعد الأزمة:** الأزمات هي فرص للتعلم، والنظام الفاعل هو الذي يجري تقييماً شاملاً بعد الأزمة، ويستخلص الدروس، ويعدل مؤسساته وسياساته بناءً على هذه الدروس (Albert 1985, 115–120).

المبحث الخامس: نحو تكامل منهجي بين إيستون وبوبر

أولاً: نقاط الالتقاء والافتراق بين المنهجين

يجمع كل من إيستون وبوبر رؤية مشتركة للنظام السياسي بوصفه "نظاماً مفتوحاً"، لكن بفارق جوهري في المنظور، فإيستون يستخدم مصطلح "النظام المفتوح" بمعناه السيبراني، أي النظام الذي يتبادل المادة والطاقة مع بيئته (Easton 1965, 25)، أما بوبر فيستخدم "المجتمع المفتوح" بمعناه الفلسفي السياسي، أي المجتمع القائم على النقد العقلاني والتعددية (Popper 1945, 172).

يتقاطع المنهجان في التأكيد على أهمية التغذية الراجعة والاستجابة للمتغيرات البيئية، فإيستون يجعل من التغذية الراجعة آلية مركزية لاستمرارية النظام (Easton 1965, 30–35)، وبوبر يجعل من قابلية النقد والتصحيح سمة جوهرية للمجتمع المفتوح (Popper 1945, 210–215). كلا المفكرين يرفضان النماذج الثابتة واليقينية في فهم السياسة، ويريان أن السياسة هي عملية مستمرة من التكيف والتعلم (Baranowski 2009, 75–80).

لكن الافتراق يظهر في أن إيستون يقدم إنموذجا وصفياً تحليلياً، يركز على كيفية عمل الأنظمة السياسية، من دون تقديم معيار أخلاقي لتقييمها، فالنظام في إنموذج

إيستون يمكن أن يستمر بالاستجابة للمطالب عبر سياسات ناجحة، أو بقمعها عبر آليات الحد من تدفق المطالب، أما بوبر فيقدم إطاراً معيارياً يميز بين الأنظمة المنفتحة نقدياً والأنظمة المنغلقة على نفسها، عاداً الانفتاح النقدي شرطاً أساسياً للحرية والتقدم (Weizsäcker 2021, 151–170).

ثانياً: إنموذج مقترح للاستقرار السياسي المنفتح

انطلاقاً من فرضية البحث، يمكن بناء إنموذج تكاملي يجمع بين دقة التحليل النظامي لإيستون وعمق الرؤية الفلسفية والتطبيقات العملية لنظرية بوبر، يعتمد هذا الإنموذج على فكرة أن الاستقرار الحقيقي للنظام السياسي لا يتحقق بكفاءة استجابته للمطالب فقط، بل بدرجة انفتاحه على النقد وآلياته الذاتية للتصحيح، وقدرته على ترجمة هذا الانفتاح إلى ممارسات مؤسسية وسياسات قابلة للتقييم والمراجعة (Son 2020, 72–73).

في هذا الإنموذج، تُفهم "المطالب" (في إطار إيستون) ليس فقط كمؤشرات للضغط يجب إدارتها، بل أيضاً كمصادر أساسية للتغذية الراجعة النقدية التي تتيح للنظام تصحيح مساره (في إطار بوبر)، فالنظام الذي يرى في المطالب تهديداً يجب قمعه هو نظام يعاني من ضعف في آليات التغذية الراجعة، ومن ثم يتراكم لديه من الأخطاء غير المصححة ما قد يؤدي إلى انهيار مفاجئ، أما النظام الذي يرى في المطالب فرصة للتعلم والتحسين فهو نظام يبني قدرة تراكمية على التكيف (Triantafillou & Haugaard 2021, 111–112)، وقد أكد بوبر على هذه النقطة بقوله: "تنطوي جميع السياسات الحكومية، بل جميع القرارات التنفيذية والإدارية، على تنبؤات إمبيريقية (تجريبية)، مثل هذه التنبؤات كما يعلم الجميع، كثيراً ما يتكشف خطؤها، ومن الطبيعي أن نضطر إلى تعديلها كلما مضينا في تطبيقها؛ فكل إجراء سياسي هو فرضية يجب اختبارها اختبار الواقع وتصويبها في ضوء الخبرة" (بوبر 1945، 115–116).

كما يُعاد تفسير "الدعم المنتشر" (Diffuse Support) في ضوء مفهوم بوبر للشرعية، فالنظام الذي يسمح بنقد مؤسساته وسياساته، ويتبنى آليات تصحيح مفتوحة، ويوفر للمواطنين أدوات حقيقية للمشاركة والتأثير، يمكنه بناء مخزون من الدعم المنتشر أقوى بكثير من النظام الذي يعتمد على القمع أو التلقين أو الإعلام الموحد (Easton 1965, 157–162; (Weizsäcker 2021, 160–165). فالدعم القائم على الاقتناع النقدي هو دعم عميق ومستقر، بينما الدعم القائم على الخوف أو التلقين هو دعم سطحي وقابل للانهيار السريع (Stehr 2015, 110–115).

ثالثًا: آليات تعزيز الاستقرار والفاعلية في ضوء التكامل

بناءً على الإنموذج التكاملي المقترح، يمكن تحديد عدة آليات لتعزيز استقرار وفاعلية الأنظمة السياسية:

1. **إضفاء الطابع المؤسسي على النقد:** تحويل النقد من تهديد للنظام إلى آلية مؤسسية داخله، عبر ضمان حرية التعبير، واستقلال القضاء، وتعددية الإعلام، وهيئات الرقابة المستقلة، وأحزاب معارضة قوية، ومؤسسات مجتمع مدني فاعلة (Popper 1945, 210–220)، فالمؤسسات النقدية ليست تهديداً للنظام، بل هي "جهاز المناعة" الذي يحميه من الأمراض المزمنة، وقد أشار بوبر إلى أن الأنظمة الكارهة للنقد تُخطئ خطأً مضاعفاً: الأول حين تحظر الفحص النقدي المسبق لسياساتها فتقع في أخطاء فادحة لا تكتشفها إلا لاحقاً، والثاني حين تحظر الفحص النقدي للتطبيقات العملية لسياساتها، فتمضي في العمل بها وتواصل ارتكاب الأخطاء زمناً يطول أو يقصر بعد أن تكون الأخطاء قد جَرَت عواقب وبيلة لم تكن بالحسبان (Popper 1945, 215–220)؛ (بوبر، 1945، 117).

2. **تبني سياسات قابلة للتصحيح:** تصميم السياسات العامة وفق مبدأ التجريبية البوبرية، بحيث تكون محدودة النطاق في البداية، وتتضمن آليات واضحة للتقييم والتصحيح قبل إعمامها (Triantafillou & Haugaard 2021, 112)،

فالسياسات القابلة للتصحيح هي التي تحدد مؤشرات أداء واضحة، وتخضع لمراجعات دورية، وتسمح بالتعديل بناءً على النتائج (Penn State World Campus 2026).

3. **تعزيز الشفافية والانفتاح:** وهي البعد الذي يربط بين "التغذية الراجعة" في إنموذج إيستون و"الانفتاح" في نظرية بوبر، فالشفافية تتيح تدفقاً أدق للمعلومات من البيئة إلى النظام، وتساعد في الكشف المبكر عن الأخطاء، وتمكن المواطنين من المشاركة في عملية التقييم (Easton 1965, 30–35); Popper 1945, 220–225)، فالانفتاح المعلوماتي هو شرط لوجود تغذية راجعة حقيقية (Stehr 2015, 115–120).

4. **بناء مشروعية قائمة على النقد:** الانتقال من مشروعية تستند إلى التقاليد أو الكاريزما أو الإنجازات الماضية إلى مشروعية تستند إلى قدرة النظام على الاستماع للنقد والاستجابة له، وهي ما يمكن تسميته "المشروعية النقدية"، فالنظام الذي يثبت للمواطنين أنه يستمع، ويستجيب، ويتعلم من أخطائه، يبني مشروعية أعمق وأكثر استدامة (Miller, 1994, 130–135); (Weizsäcker 2021, 151–170).

5. **ثقافة التعلم المؤسسي:** تطوير ثقافة داخل المؤسسات السياسية والإدارية تقدر التعلم من الأخطاء، وتشجع على التجريب، وتتسامح مع الفشل المحسوب (Baranowski 2009, 69–82)، فالمؤسسات التي تخاف من الفشل تخاف من التجريب، والمؤسسات التي تخاف من التجريب تفقد القدرة على الابتكار والتكيف (Son 2020, 72–73).

الخاتمة:

خلص البحث إلى تقديم إطار نظري وتطبيقي متكامل يجمع بين منهج النظام لديفيد إيستون ونظرية المجتمع المفتوح لكارل بوبر، مع التركيز على الأسس الفلسفية لنظرية بوبر وتطبيقاتها العملية، وقد أظهر البحث أن إنموذج إيستون يقدم

أدوات تحليلية دقيقة لتفكيك العلاقة بين النظام وبيئته، عبر مفاهيم المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة، بينما تقدم نظرية بوبر بُعداً فلسفياً عميقاً ورؤية معيارية وإجرائية تميز بين الأنظمة المنفتحة نقدياً والأنظمة المنغلقة، وتقدم تطبيقات عملية لتصميم المؤسسات وصنع السياسات.

أكدت الفرضية الرئيسة للبحث أن استقرار الأنظمة السياسية لا يتحدد فقط بكفاءة آليات الاستجابة للمطالب، بل وبدرجة انفتاحها النقدي وتبنيها لمبدأ التجريبية والتصحيح التدريجي، وبقدرتها على ترجمة هذا الانفتاح إلى ممارسات مؤسسية وسياسات قابلة للتقييم والمراجعة، فالنظام الذي يستجيب للمطالب بكفاءة لكنه يغلق آفاق النقد والتداول السلمي للسلطة، قد يحقق استقراراً آنياً، لكنه يظل عرضة للأزمات الكبرى عندما تتعطل آليات استجابته أو تتراكم أخطاؤه غير المصححة، كما أن الأنظمة التي تعتمد على القمع والإرهاب كآليات للاستجابة للضغوط إنما تؤجل الأزمات ولا تحلها، وتخلق مشكلات جديدة أكبر من تلك التي حاولت حلها.

من هنا، يقترح البحث إعادة النظر في مفهوم "الاستقرار السياسي" ذاته، بحيث لا يُفهم بوصفه غياب الصراع أو ثبات المؤسسات فقط، بل بوصفه قدرة النظام على استيعاب النقد والتعددية والتكيف مع التغيرات عبر آليات مفتوحة وقابلة للتصحيح، فالاستقرار الحقيقي هو استقرار ديناميكي، قائم على المرونة والقدرة على التعلم، وليس على الجمود والقمع.

كما يؤكد البحث على أن التطبيقات العملية لنظرية المجتمع المفتوح ليست حكراً على نمط معين من الأنظمة السياسية، بل يمكن استلهامها وتكييفها في سياقات مختلفة، فالمبادئ الأساسية: النقد المؤسسي، الشفافية، السياسات القابلة للتصحيح، التعلم من الأخطاء، هي مبادئ عالمية يمكن أن تعزز فاعلية أي نظام سياسي، بغض النظر عن خصوصياته الثقافية أو التاريخية، ويمكن لإنموذج الحكم الرشيد أن يقدم مقاربة سياسية لتحقيق جودة الحكم وكفاءة التسيير، وأن عملية إصلاح

الأنظمة السياسية وتأهيلها لتواكب التحولات المجتمعية المعاصرة تمثل مهمة ذات أولوية في العصر الحديث.

أخيراً، يشير البحث إلى أن الجمع بين التحليل النظامي لإيستون والنظرية المعيارية والإجرائية لبوبر يفتح آفاقاً جديدة للبحث في العلوم السياسية، ويمكن للمناهج المستقبلية أن تبني على هذا التكامل لتطوير أدوات تحليلية أكثر دقة لفهم كيف يمكن للأنظمة السياسية أن تحقق التوازن الصعب بين الاستقرار والانفتاح، بين الكفاءة في الاستجابة والمرونة في التصحيح، بين الحفاظ على الهوية واستيعاب التعددية، هذا التوازن هو التحدي الأكبر للأنظمة السياسية في عصر التعقيد والتغير المتسارع.

وتأسيساً على التحليل الفلسفي لنظرية بوبر، تبين أن العقلانية النقدية تشكل بديلاً فلسفياً قوياً للعقلانية الجوهرانية التي تغذي الفكر الشمولي، فمبدأ القابلية للتفنيد، ونظرية المعرفة التطورية، والاعتراف بالخطأ (Fallibilism)، تشكل معاً أساساً متيناً لتصميم مؤسسات سياسية مفتوحة قادرة على التعلم والتكيف.

أما منهج النظام لدى إيستون، فرغم أهميته التحليلية الكبيرة في تفكيك العلاقة بين النظام وبيئته عبر مفاهيم المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة، فإنه يظل بحاجة إلى بُعد معياري يوجه التحليل ويميز بين الأنظمة التي تنجح في الاستمرار بتوسيع حرياتها وتلك التي تنجح بالقمع والإغلاق، وهذه الحاجة هي ما يلبيها التكامل مع نظرية بوبر.

وعبر التطبيقات العملية التي تم استعراضها في المبحث الرابع، تبين أن مبادئ المجتمع المفتوح قابلة للترجمة إلى تصميمات مؤسسية ملموسة: فصل السلطات، التعددية الحزبية، استقلال القضاء، حرية التعبير، هيئات الرقابة المستقلة، المشاريع التجريبية، التقييم المستمر، الشفافية، اللامركزية، والتعلم التنظيمي. هذه الآليات تشكل معاً بنية تحتية مؤسسية للاستقرار السياسي المنفتح.

كشفت المقارنة بين المنهجين عن نقاط التقاء جوهرية تتمثل في التأكيد على أهمية التغذية الراجعة والاستجابة للمتغيرات البيئية، ورفض النماذج الثابتة واليقينية في فهم السياسة، كما كشفت عن افتراق حاسم: إيستون يقدم إنموذجاً وصفياً تحليلياً، بينما يقدم بوبر إطاراً معيارياً وإجرائياً يميز بين الأنظمة المنفتحة نقدياً والأنظمة المنغلقة.

في ضوء هذه النتائج، يمكن القول إن الاستقرار السياسي الحقيقي هو استقرار ديناميكي، قائم على المرونة والقدرة على التعلم والنقد المؤسسي، وليس على الجمود والقمع، وهذا المفهوم للاستقرار يختلف جوهرياً عن المفهوم التقليدي الذي يختزله في غياب الصراع أو ثبات المؤسسات.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

1- بوبر، كارل. 2020. *المجتمع المفتوح وأعداؤه*. القاهرة. مؤسسة هنداوي.
2- ربيع، محمد محمود. 1987. *مناهج البحث في العلوم السياسية*. الكويت. مكتبة الفلاح.
3- العاني، حسان محمد شفيق. 1986. *الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة*. بغداد. مطبعة جامعة بغداد.
4- عوض، جابر سعيد. 1992. *اقتراب تحليل النظم في علم السياسة*. القاهرة. ندوة اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية. https://sites.google.com/site/misraffairs.
5- الفرحان، محمد جلوب. 2017. "كارل بوبر ورائعته المجتمع المفتوح وأعداؤه". *مجلة الفيلسوف مجلة فلسفية الكترونية متخصصة*. العدد 212. كانون الثاني. https://drmfarhan.wordpress.com/2017/01/.
6- محمد، طه. 2013. *تحليل النظم عند ديفيد إيستون (نموذج المدخلات والمخرجات)*. https://www.facebook.com.
7- *العقلانية النقدية لكارل بوبر (1902-1994)*. موقع مؤمنون بلا حدود. https://www.mominoun.com/articles/العقلانية-النقدية-لكارل-بوبر-1902-1994-10094
8- *ثلاثون كتاباً من أهم الكتب في النظام السياسي الإسلامي وقراءته*. موقع الألوكة. https://saaid.org/Doat/otibi/95.htm
9- *نظرية الأنظمة في العلوم السياسية*. ويكيبيديا. https://ar.wikipedia.org/wiki.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1- Magee, Bryan. *Popper*. 1973. London. Fontana Press.
2- Weizsäcker, Carl Christian von.2021 .*"Monetary Stability and the Stability of the Open Society"*. In The Stability of the Open Society. Springer.
3- Easton, David, 1965. *A Framework for Political Analysis*. Englewood Cliffs. NJ. Prentice-Hall.
4- Easton, David. 1965. *A Systems Analysis of Political Life*, New York. John Wiley & Sons.
5- Easton, David. 1953.*The Political System: An Inquiry into the State of Political Science*. New York. Alfred A. Knopf.
6- Miller, David. 1994. *Critical Rationalism*. A Restatement and Defence. Chicago. Open Court.
7- Gellner, Ernest. 1988. Plough, *Sword, and Book: The Structure of Human History*. London. Collins Harvill.
8- Gombrich, Ernst. 1994.*The Open Society*: *A Personal Recollection*. London. London School of Economics.
9- Albert, Hans. 1985. *Treatise on Critical Reason*, Princeton. Princeton University Press.
10- Popper, Karl.1999. *All Life is Problem Solving*. London. Routledge.
11- Popper, Karl. 1963. *Conjectures and Refutations: The Growth of Scientific Knowledge*. London. Routledge.
12- Popper, Karl. 1972. *Objective Knowledge: An Evolutionary Approach*. Oxford. Clarendon Press.
13- Popper, Karl.1945. *The Open Society and Its Enemies*. 2 vols. London. Routledge.
14- Popper, Karl.1944. The Poverty of Historicism, London. Routledge.
15- Son, Kyong-Min.2020. *"The Search for Dynamic Stability: Democracy as a Self-Regulating System."* In The Search for Dynamic Stability. University Press of Kansas.
16- University, Lancaster. 2007. "Integration of unequal units: comparing the German and the European unification processes." *Journal of Contemporary European Research*, Vol. 3, No. 1.
17- Hacohen, Malachi Haim .2000. *Karl Popper: The Formative Years. 1902-1945*. Cambridge. Cambridge University Press.

18- Baranowski, Mariusz. 2009. "'Open Society' as a Consequence of the Critical Rationalist Position." *Adam Mickiewicz University Journal* 53, no. 1.
19- Stehr, Nico. 2015. *"Accounts of the conditions for the possibility and the resilience of liberty": In Information, Power, and Democracy* .Cambridge University Press.
20- Wiener, Norbert. 1948. *Cybernetics: Or Control and Communication in the Animal and the Machine*. The Technology Press (MIT) & ,(John Wiley & Sons). Cambridge. Massachusetts and New York.
21- Penn State World Campus, *"Lesson 2: The Policy Making System."* PADM 507 Course Material. https://courses.worldcampus.psu.edu/welcome/padm507/001/content/02_lesson/03_page.html
22- Triantafillou, Peter and Mark, Haugaard. 2021. *"Evidence-based policymaking: Towards epistemological infinitude?"* In Neoliberal Power and Public Management Reforms. Manchester University Press.
23- Çorbacıoğlu, Sitki. 2005. *"Validity of Public Administration Reform Outcomes: The American Experience with Strategic Planning and the Government Performance and Results Act."* Dumlupınar Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi. Sayı 42.